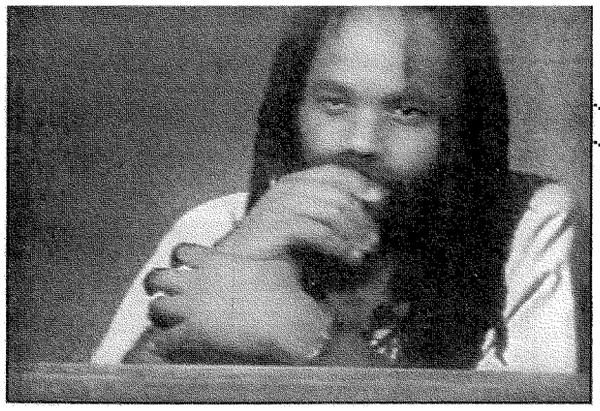

السجين السياسي موميا أبو جمال

ترجمة وإعداد: أيمن حنا حداد

اجتذبتْ قضيةُ الصحفيّ والسجين السياسيّ موميا أبو جمال الكثيرَ من الاهتمام الشعبيّ الأميركيّ والدوليّ، لما تلقيه من ضوءٍ على الجوانب الخاصة بالسياسة الأميركية الداخليّة والخارجيّة.

وتتعلق القضيّة بصحفيّ مناضل من السود أرادت السلطةُ إخراسَه، فلفّقتْ له تهمةَ جريمة قتل، وهو ينتظر تنفيذ حكم الإعدام منذ العام ١٩٨٢. إلى هنا تبدو القضيةُ عاديةً وتَحْدث في كلّ دول العالم. غير أنَّ موميا أبو جمال ليس صحفياً عادياً، ولا مناضلاً عادياً، بل هو كرّس كلَّ مواهبه على الكتابة الصحفيّة من داخل السجن، ونَشَرَ تقاريرَ كان لها وقعُ الصدمة على الرأي العام الأميركيّ والعالميّ، ولاسيّما كتابُه الأول: بثٌّ حيٌّ من سجن المحكومين بالإعدام. وتتضمّن تقاريرُ موميا تلك معلوماتٍ حيّةً عن أقسى الانتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق المعتقلين. ولكنْ لم يكن وجودُ هذه الانتهاكات هو ما فاجأ الرأيَ العامَّ، بل حجمُها وبشاعتُها. كما تعرّض موميا في كتاباته لقضية العنصرية المتفشّية في المجتمع الأميركيّ، فاضحاً النفاقَ الايديولوجيّ الرسميّ بصورة لا تقبل الجدال. فإذا كانت الولاياتُ المتحدة تتباهى بزعامتها للعالم «الحرّ» وتَرفع سوطَ «حقوق الإنسان» في وجه كلِّ مَنْ يعارضها، فدعونا في هذه الصفحات نلقِ نظرةً على البيت الداخليّ لهؤلاء «الأحرار»!.

من هو موميا أبو جمال؟

ولد موميا في ٢٤ نيسان/ابريل من العام ١٩٥٤ في مدينة فيلادلفيا في ولاية پنسيلڤانيا. وفي الرابعة عشرة من عمره اشترك في تظاهرةٍ مناهضة لترشيح أحد العنصريين البيض لمنصب رئيس الولايات المتحدة، فتعرّض للضرب وللاعتقال. وانتسب إثر ذلك إلى «حزب الفهود السود» في العام ١٩٦٨، وأصبح فيما بعد مسؤولاً عن القسم الإعلاميّ لهذا الحزب في مدينة فيلادلفيا، وعمل في صحيفته. فاكتسب موميا أثناء عمله الصحفيّ عداءَ الشرطة، إذ سبق أن أصدر العديدَ من التحقيقات التي تفضح وحشيةَ الشرطة وانتهاكاتها لحقوق المواطنين، حتى حاز لقب «صوت مَنْ لا صوت لهم». وفي نهاية عقد السبعينيّات أصبح رئيسَ فرع فيلادلفيا لرابطة الصحفيّين السود.

شهد عقد الستينيّات والسبعينيّات ذروةَ كفاحِ السود من أجل الحصول على حقوقهم المدنية وإلغاء الفصل العنصريّ. كما شهد هذان العقدان حملةً من القمع قامت بها السلطاتُ الأميركيّة ضد ناشطي الحركات التحرُّرية في أميركا. وتنوعتْ وسائلُ الحملة: من الاغتيال، إلى الاعتقال بناءً على تهم ملفّقة، فإلى المنع من السفر، والفصلِ من العمل. وكان موميا أحدَ المستهدفين الدائمين في هذه الحملة؛ وهذا ما أوضحتْه وثائقُ مكتب التحقيقات الفيدرالي F.B.I التي كشف عنها محامو موميا.

في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٨١ اعتُقل موميا بتهمة قتل شرطيّ يدعى «دانيل فوكنر»، ومن ثم حوكم محاكمةً هزليةً وحُكم عليه بالإعدام. وقد استأنف موميا الحكمَ إلى المحكمة العليا في الولاية والمحكمة العليا الفيدرالية (الاتحادية)، إلاّ أن المحكمتين أقرّتا الحكم الصادرَ بحقّه. وقد أثارت محاكمةُ موميا الكثيرَ من اللغط والاحتجاج، لما انتاب إجراءاتها من ظلمٍ صارخٍ وتعسُّفٍ شديد. فتنادت القوى التحررية في أميركا والمدافعون عن الحقوق المدنية، وتأسّستْ حركةٌ للدفاع عن موميا؛ ومع مرور الأيام أخذت الحركةُ تكتسب زخماً، وهي الآن تضم الآلاف من المناصرين.

تمر قضية موميا اليوم بمرحلة حرجة تماماً. فقد استُنفدتْ مراحلُ الاستئناف، ويحاول المحامون الآن إقناعَ المحكمة العليا الاتحاديّة بإجراء محاكمة جديدة بسبب ظهور أدلة جديدة. ويبدو أنّ فرص نجاح هؤلاء المحامين ضئيلةٌ جداً، والرأيُ السائد في الأوساط اليسارية هو أن إنقاذ موميا ممكنٌ فقط عن طريق الاحتجاج الشعبيّ والنضال السياسيّ، لا من خلال القضاء الذي خَذَلَ موميا وخَذَلَ الكثير من المناضلين والفقراء. وإذا كان لنا أن نتّعظ من التاريخ، فإنّ في التاريخ الأميركيّ أمثلةً على محاكماتٍ شبيهةٍ أثارت احتجاجاً محلياً وعالمياً شديدا، إلاّ أن الحكومة الأميركية ضربتْ عرض الحائط بكل المناشدات وأعدمتْ أولئك المتّهمين من المعارضين السياسيين. ومن

هذه الأمثلة: قضيةُ المناضل جوي هيل (من الهنود الحمر) وقد جَرَتْ محاكمتُه في العام ١٩٥١ في ولاية يوتا؛ وقضيةُ الأخويْن ساكو وفانزيتي (وهما شيوعيّان من أصلٍ إيطاليّ) اللذيْن جَرَتْ محاكمتهُما في ولاية ماساتشوستس في العام ١٩٢٧؛ وكذلك قضيةُ الزوجيْن جوليوس واثيل روزينبرغ (وهما شيوعيان من أصلٍ يهوديٍّ) وجَرَتْ محاكمتهما في العام ١٩٥٣.

أصدر موميا كتابه الأول: بثٌّ حيٌّ من سجن المحكومين بالإعدام* في العام ١٩٩٥. وانتشر هذا الكتاب، وبفترةٍ قياسية، في شتّى أنحاء العالم، وتُرجم إلى العديد من اللغات. ثم صدر كتابُه الثاني: الموت يبرعِم** في العام ١٩٩٧، وهو امتدادٌ للكتاب الأول مع إضافة بعض الخواطر الشخصية والأدبيَّة. فيما يلي من الصفحات نعرض ثلاثَ نماذج من كتابه الأول، ومقابلةً صحفيةً منشورةً في كتابه الثاني، ثم نصَّ إعلانٍ صحفيٍّ قامت بنشره المنظماتُ المدافعةُ عن موميا في صحيفة نيويورك تايمز.

العرب وموميا أبو جمال

قد يقول قائل: «وماذا يهمّنا، نحن معشرَ العرب، من مناضلٍ أسود ومعتقل، ولدينا الآلافُ من المعتقلين السياسيين في الأرض المحتلة وغير المحتلّة»؟. لكنّي أودّ التذكير بأنّ الذي يَدْفع تكاليفَ سجن موميا هو ذاته مَنْ يدفع تكاليف سجن «أنصار» وسجون الأرض المحتلة ـ وغير المحتلّة ـ، إمّا على شكل هباتٍ ماليةٍ وعسكريةٍ مباشرةٍ أو على شكل مساعداتٍ اقتصادية «وإنسانيّة». كما أنّ موميا ينادي بالأشياء التي ينادي بها معتقلو أنصار سواءً بسواء؛ فالحرية لا لونٌ لها ولا عرقٌ، وسالبو الحرية من قادة العالم «الحرّ» لا يفرّقون بين الأعراق بالقمع. وفي هذا الزمن، زمنِ عولمة القمع، لا بدّ من عولمة النضال: فخسارةُ مناضلٍ مثل موميا هي خسارةٌ لكلّ المناضلين في العالم، وأيُّ مكسب يحقّقه المناضلون في أيّ مكان هو مكسب لجميع المناضلين من أجل تحقيق العدالة وتحرر الشعوب.

لقد حاز موميا أبو جمال دعماً دولياً كبيراً حتى الآن. فلقد طالب كثيرون بعقد محاكمةٍ جديدة، وكان منهم نلسون مانديلا، ورئيسٌ سابقٌ لألمانيا الغربية، ووزيرُ الخارجية البلجيكيّ، بالإضافة الى ٧٤ عضواً من البرلمان الدانماركيّ و ٣٨ عضواً من المجلس التشريعيّ الياباني، كما أصدر البرلمانُ الأوروبيُّ قراراً رسمياً يطالب فيه بمراجعة حكم الإعدام الصادر بحق موميا. وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام ١٩٩٧ زار السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية موميا أبو جمال في سجنه وعبّر عن مخاوفه أن تكون «محاكمةُ موميا الأولى مشوبةً بالعنصريّة المتجذّرة التي يبدو أنّها تلطّخ تطبيقَ أحكام الإعدام في ولاية بنسلڤانيا».

وفي ٢٤ نيسان / ابريل من عام ١٩٩٩، جرت تظاهرةٌ في مدينة فيلادلفيا للمطالبة بإجراء محاكمةٍ جديدةٍ لموميا أبو جمال. وتزامنت المظاهرةُ مع عيد موميا، وشارك فيها ما يقارب عشرة آلاف متظاهر. كما جرت، في الوقت ذاته، تظاهرةٌ شبيهة في مدينة سان فرانسيسكو وفي مدن أميركية وأوروبية مختلفة. وقد ذهبتُ بدوري للمشاركة في تظاهرة فيلادلفيا، وكان مما لَفَتَ نظري وجودُ عددٍ كبير من الشباب البيض، فأثار ذلك في نفسي التفاؤلَ بالتضامن «العرقيّ». ولدى نهاية التظاهرة توجّه المتظاهرون إلى الحافلات للعودة إلى مدنهم، وأثناء سيري برفقة حشدٍ من المشاركين، مرَّت سيارة تُقِلّ أربعةَ شبّان من البيض عرفوا أننا قادمون من التظاهرة، فأخذوا يصرخون بألفاظ نابية ويقومون بإشارات فاحشة، وكان آخرَ ما سمعناه منهم هو صراخُ أحدهم قائلاً: «أتمنّى أن يُعدموا ابنَ العاهرة ذاك، وأن يعدموكم معه». وكان ذلك تذكيراً بالفالق العرقيّ الهائل الذي يَقْسم المجتمعَ الأميركيّ، والذي لا يزال بحاجة إلى جهد مخلص وجبّار لردمه.

أخيراً، أودّ تقديم هذه الخاطرة من كتاب موميا: الموت يبرعم، وعنوان الخاطرة «عن السياسة»: «يقول الناس إنّهم لا يهتمّون بالسياسة. وإنّهم غير منخرطين فيها، ولا يريدون الانخراطَ فيها. ولكنهم منخرطون فيها فعلاً، وانخراطهم متنكّر بزي اللامبالاة والإهمال. إنّ ما يدعّم النظامَ القائم هو الإذعانُ الصامتُ للملايين من الناس؛ فإنْ أنت لم تعارضِ النظامَ القائمَ غدا صمتُك موافقةً، إذ إن صمتك لا يفعل شيئاً لاعتراض النظام القائم. ويَستْخدم الناسُ شتى الأسباب لتبرير لامبالاتهم، حتى إنّهم يصلّون إلى الله لكي يدلّهم على طريقٍ مختصرٍ للحفاظ على الوضع القائم، ويتحدثون عن النظام والقانون. ولكن انظروا إلى النظام القائم وانظروا إلى «النظام» الاجتماعيّ الحاليّ، فهل ترون الله؟ هل ترون قانوناً ونظاماً؟ إنكم لن تروا غيرَ الفوضى، وبدلاً من القانون ليس هناك إلاّ أوهامُ الأمن. فالقانون وهمٌ لأنّه مبنيّ على تاريخٍ طويلٍ من الظلم والتمييز العرقيّ والإجرام والعبوديّة وذبح الملايين من الناس. الكثير من الناس يقولون إنّه من الجنون أن تقاوم النظامَ القائم، ولكنّ الحق أنه من الجنون أن لا تقاومه!».

أ.ح.ح. (نيويورك)

---

* **Live From Death Row**, Avon Books, 1995.

** **Death Blossoms**, The Plough Publishing house, 1997.

مجرمون قانونيون: صراع «بوبي» لتحقيق العدالة

أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

ليس اسمُ بوبي برايتويل Bobby Brightwell جديداً على مسامعي، فما زلت أذْكره جيداً بعيْنٍ عقلي: قصيرَ القامة، متينَ البنية، يزن حوالى ٢٣٠ پاوناً [يزيد قليلاً عن ١٠٠ كغم] تجلس بارتياحٍ على هيكل مفتولِ العضلات رائع البنيان، ذا ابتسامةٍ شقيّةٍ دائمةٍ على وجهه كانت تقوده دائماً إلى ضحكات عميقةٍ تَصْدر من وجهٍ يتحول بنيّاً مائلاً إلى الاحمرار مع حلول منتصف الصيف. ولكنّ ذاكرتي عنه لا تتطابق البتّةَ مع الوصف الذي وُصِفَ به وهو على منصّة الشهود قبل بضعة أيام في محكمة محافظة كمبرلاند: فقد وُصِفَ بأنه شاحبٌ، فاترُ الهمّة، يبدو عليه السقامُ، كما تضاءل وزنُه إلى ما يقارب ١٥٠ پاوناً [يقلّ عن ٧٠ كغماً]، وثنى جسدَهُ الهزالُ. وقال أحد الأشخاص الذين رأوه: «لقد بدا أشبهَ برجلٍ عجوز». فما الذي كان من الممكن أن يسبِّب كلَّ هذا التدهور الدراماتيكيّ في ثلاث سنوات فقط؟ لم يكن برايتويل البالغُ من العمر أربعين عاماً يقف على منصة الشهود تلك كشاهدٍ، بلْ كمتَّهم في قضية اعتداءٍ داخلَ سجنه بالذات بعد الأحداث التي حصلتْ في سجن روكڤيو في وسط ولاية پنسلڤانيا في نيسان/ابريل من العام ١٩٩٢.

كانت القصةُ التي رواها بوبي مِنْ على منصّة الشهود كشفاً راعباً للوحشية الرسمية، وصورةً عمّا يَحدث يومياً في الظلمات التي أنشأتْها الحكومةُ في طول أميركا وعَرْضِها وتُدْعى «السجون». وكان برايتويل قد اكتسب في السجن سمعةً مفادُها أنه كثيرُ التذمر: فقد كان يرفع الشكاوى ضد موظّفي السجن الذين ينتهكون القوانين التي وضعوها هم بأنفسهم؛ ولهذا السبب اجتذب عداءَ موظّفي السجن.

في العاشر من نيسان/ابريل من العام ١٩٩٢، وقبيْل الظّهيرة، كان برايتويل عائداً من ساحة الرياضة في السجن مقيَّدَ اليديْن، يرافقه أربعةُ حرّاسٍ مسلّحين بالهراوات. ولدى خروجه من الساحة تم تفتيشُه عدة مرات، وبعد المرّة الرابعة سأل - بحقٍّ - عن سبب التفتيش، وحينَها أمَرَه الحرّاسُ بأن يدير وجهه إلى الحائط، وعندما فعل ذلك، لَكَموه على مؤخّرة رأسه وعلى رقبته ودَعَوْه بـ «العبد» وحذّروه: «اهتمّ بشؤونك اللعينة فقط»!. ثم أمسك أحدُ الحراس بهراوة، فاستخدم طرفَها المدبَّبَ خنجراً، وراح يَطْعن برايتويل عدة مرات وبقوةٍ في بطنه حتى تقطّعتْ أنفاسهُ. وأثناء عودة برايتويل إلى زنزانته قام حارس آخر بصفق باب الزنزانة الحديديّ عليه متعمِّداً. وحين جرجر برايتويل قدميْه إلى الحمّام أخَذَ يتقيأ دماً، وذهب فيما بعدُ إلى الحمام فتغوّط وبال دماً. وبعيْد ذلك أخذوه إلى وحدة مراقبة الصحة النفسانية في السجن، وهي عبارةٌ عن زنزانة خالية تماماً: لا حمّام (بل لا جورة في الأرض)، ولا أغطية للفراش؛ ليس بها أيُّ شيء إطلاقاً سوى فرشةٍ مضمَّخةٍ بالبول.

لم يُعرَضْ برايتويل على طبيب إلاّ بعد مرور ثلاثة أيام على الحادثة، في ١٣ نيسان/ابريل. وقد وَصَفَ له الطبيبُ في عجالةٍ حِمْيَةً غذائيّةً من السوائل، ولكنْ كان يَصْعب على برايتويل الاحتفاظَ بالطعام في معدته بالرغم من تناوله تلك الحِمْيَةَ. وفي ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ صَدَرَ أمرٌ من آمر السجن بنقل برايتويل من الزنزانة الخالية وإعادتهِ إلى زنزانة في القسم الذي تمّ فيه الاعتداءُ عليه، وذلك بالرغم من توسلاته وخشيته من انتقام الحرّاس [إذْ كان قد تقدّم بشكوى جديدةٍ ضدّهم]؛ ولكنْ لا حياةَ لمن تنادي. وأثناء الفترة الوجيزة التي عاد فيها إلى ذلك القسم تم وضعُه في زنزانةٍ ذاتِ مصباح لا يَعمل، وهناك ضُرب مجدداً من قِبل ما يقارب عشرةَ حرّاسٍ، كسروا نظارتيْه بقبضاتهم، وأمسكوه من ذراعيْه وأخذوا بشدّهما. كما قاموا بالضغط على رقبته لكتم أنفاسه، ولكموه بشدةٍ إلى درجةٍ دفعتْه إلى القول في المحكمة لاحقاً: «لقد شعرتُ باللكمات وبالألم في كل أنحاء جسدي». وإذ دفعوه إلى السرير الفولاذيّ، صَرَخَ في موجةٍ جنونية من الألم: «لِمَ لا تخلعون ساقيَّ [وتريحونني]؟!» حين راحوا يَشدّون ساقيْه بوحشيّةٍ في اتجاهيْن متباعديْن ويلوونَهما بساديّةٍ. ثمّ مدّدوه على السرير وقد ثَنَوا جسدَه وقيّدوه بسُيورٍ جلدية. ورغم أنه ظل يتقيأ، فإنهم لم يأخذوه إلى الطبيب إلاّ بعد خمس ساعات.

في أيلول من العالم ١٩٩٢ حوكم برايتويل بتهمة القيام باعتداءٍ في السجن [وهي تهمةٌ ملفّقة من إدارة السجن]، فبرّأتْه هيئةُ المحلّفين من كل التّهم المنسوبة إليه. وقال واحد ممّن حَضَروا تلك المحاكمة إنّ برايتويل لم يبتسم مجرّدَ ابتسامةٍ عندما صَدَرَ حكمُ البراءة. فلربما كان عقلُه مشغولاً بصُوَرٍ معذِّبيه، وبالحرّاس، وبالموظفين المدنيين الذين يتقاضَوْن أجوراً مرتفعةً، والذين سلَبوه كلّ ما لديه إلاّ حياته، دون أن توجّه إليهم أيُّ تهمة!.

أقارب السجناء يشجبون «معسكر الجحيم»

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

«يمكن تقديرُ درجة التحضّر في مجتمعٍ ما بالدخول إلى سجونه» - فيدور دوستويفسكي، **منزل الأموات**

كان سجنُ معسكر التلّ Camp Hill [سجن هنتنجدون] السيِّئُ الصيتِ، والواقعُ في وسط ولاية بنسلفانيا، مسرحاً لثورةِ شغبٍ متّقدةٍ احتدمتْ لمدة يومين. وتزداد اليومَ سمعةُ السجن سوءاً، لا بسبب موظّفيه بل بسبب نزلائه. فكما حدث بعد ثورة سجناء اتيكا* واجه السجناء جولة من القمع بلغتْ مستوى البربرية. وأوردتْ صحيفة **هارسبورغ صنداي پاتريوت نيوز** أنّ حملةً من التعذيب والسرقة والرعب والإذلال أُعدّتْ لاستقبال السجناء في أعقاب ثورة الغضب تلك.

في البداية قُيّدتْ يدَا كلّ سجين، وقُيِّدتْ رجلُه إلى سجين آخر، وتُرك السجناءُ على هذه الحال ثلاثةَ أيام في ساحة السجن في العراء. ولم ينتهِ هذا الأمرُ إلا بعد أن تدخّل «الاتحاد الأميركيّ للحريات المدنية» وقدّم التماساً إلى النائب العامّ، فصدر آنذاك أمرٌ مؤقّتٌ يمنع الممارساتِ القروسطيةَ تلك. ولكنّ ذلك لم يحدث إلا بعد أن استغلّ موظّفو «مؤسسة الإصلاح» [السجن] الفرصةَ لممارسة المزيدِ من الإذلال بحقّ السجناء.

كتب أحدُ السجناء قائلاً: «عندما كان السجينُ يرغب في الذهاب إلى الحمام... كانوا يطلبون من الشخصِ المقيَّدِ إلى ذلك السجين أن يَمْسح مؤخّرتَه.... لأنّه لا يستطيع القيامَ بذلك بنفسه بسبب قيوده. وعندما كان السجينُ المرافِقُ يرفض القيامَ بذلك، كان يُضرب بالهراوات. وكان كلا السجينيْن يُجْبَران على الانبطاح على أرضية ملعب كرة السلة ووَجْهاهما إلى الأسفل» (نقلاً عن صحيفة **هارسبورغ صنداي پاتريوت نيوز**، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩).

وأوردت الصحيفةُ أيضاً أنها تلقّت أكثر من دستة رسائل من السجناء بهذا الصدد، وطلب جميعُ مُرْسِليها إخفاءَ أسمائهم خوفاً من عملياتِ انتقام قد تجري ضدّهم. كما سُرقتْ ممتلكاتُ السجناء الشخصيّة عشوائياً، ما عدا المجوهرات التي تخصّهم إذ إنها - وببساطة - كانت من نصيب الضبّاط ؛ وفي هذا الصدد قال أحد السجناء: «لقد رأيتُ ضابطاً يتقلّد في خنصره خاتمَ الزواج الذي يخصّني». ولسنا في حاجة هنا إلى القول إنّ المتحدّثين باسم مصلحة السجون ادّعوا أنّ التحقيق جارٍ في هذه الاتهامات. وإحدى هذه الاتهامات تفيد بأنّ حارساً قام بوضع سيجارةٍ مشتعلةٍ في أُذُنِ أحدِ السجناء بغرض «اللهو».

قالت لويز ويليامسون، وهي جَدّةٌ تشتعل حيويةً من سكان فيلادلفيا وترأس الفرعَ الإقليميّ «للاتحاد الأميركيّ لإصلاح الضالّين»، إنّ السجناء الذين يتحدثون إلى أقاربهم عن سوء المعاملة يتعرضون لعقابٍ وحشيّ. ورَوَتْ أيضاً أنّ رسالة يبعثها السجناءُ إلى بيوتهم، فتؤدي إلى اتصال أقربائهم بالسجن [للاستفسار عن سوء المعاملة]، تُعرِّض السجناءَ المعنيِّين للضرب. وبالمناسبة، فإنّ السيدة ويليامسون طُردتْ من «جمعية المتطوِّعين في السجون» في نهاية العام ١٩٨٨ لأنّها تجرأتْ في مقابلةٍ متلفَزة على انتقاد «إدارة الإصلاحيات في پنسلفانيا»، بسبب سجلّها الوحشيّ وامتناعِها عن التجاوب مع الاتحاد، وبسبب الاكتظاظ الشديد في السجون.

أمّا «جمعية المتطوعين في السجون»، التي سَحَبتْ من السيدة ويليامسون صفتَها الرسميةَ وحقَّها في

* - حدثتْ ثورةٌ للسجناء في سجن أتيكا في ولاية نيويورك في أيلول عام ١٩٧١، وأثناء قمع الثورة قُتل ٤٣ شخصاً بين سجينٍ ورهينة، وَتبِعَ ذلك أعمالُ تعذيبٍ استمرت عدةَ أيام. (المترجم)

زيارة السجون، فقد زعمتْ أنّ تلك الناشطة الصريحة قد أَضرّتْ بصدقيّة جمعيتهم أمام إدارات السجون. أما الآن، ومع انتشار أخبار «معسكر الجحيم» في شتّى أنحاء العالم، فقد ثبتتْ صدقيّةُ انتقادات السيدة ويليامسون، وبدأ السجناءُ وأقاربُهم يَعْتبرون «جمعيةَ المتطوعين في السجون» خاملةً وذاتَ علاقةٍ سِفاح بوكالةٍ حكوميةٍ [هي مصلحة السجون] لا رغبةٌ لديْها ولا وسيلةٌ لاعتقال الناس دون أن تفاقِمَ من سوء أوضاعهم بصورةٍ لا يمكن إصلاحُها.

إنّ الحرّاس الذين يَسْرقون، ويمارسون الوحشية، ويُذِلّون الناسَ عن قصد، وباسم الشعب، ما هم إلاّ استهزاءٌ بلفظة «ضبّاط إصلاح». وإنّ وكالةً حكوميةً تسمح أو تتجاهل أو تتغاضى عن أفعالٍ حكوميةٍ إجراميةٍ، في حين تحاكِم السجناء بسبب مزاعم قيامهم بانتهاكات تافهة... هذه الوكالة لا تستحق اسمَ «الإصلاحية». وذلك لأنّك لا تُصْلِح أيَّ أحدٍ بسرقة ممتلكاته أو معاملته ببربرية وإذلالِهِ وهو مقيَّدُ اليديْن أو الرجليْن. إنّ الحكومة التي تفعل ذلك إنما تجعل الناسَ أكثرَ كلبيةً [تهكُّماً على الأعراف العامّة] وبرودَ عواطفَ وأكثرَ شكّاً في كلِّ ما حولَهم.

هيئة محلّفين من الأنداد؟

نيسان/ابريل ١٩٩٤

يجب أن يتمتع المتهم في كلّ المحاكمات الجنائية بحقِّ محاكمةٍ سريعةٍ وعلنية، ومن قِبل هيئة محلّفين غيرِ متحيّزةٍ مكوّنةٍ من مواطنين من الولاية أو المنطقة التي قد تُرتكب فيها الجريمةُ... (التعديل السادس في دستور الولايات المتحدة)

إنّ الكثير من الدعاية التي تُبَثّ في كلّ أنحاء العالم تُعلن عن أمجاد ديموقراطية الولايات المتحدة، مثل الانتخابات «الحرّة»، والحكومةِ التمثيليّة، والمحاكمةِ بواسطة هيئة محلّفين. أما ما سَنَذْكره فيما يلي فهو يقيناً لا يُبثّ إلى العالَم.

فلقد دين وليام هنري هانس بقتل مومس في ولاية جورجيا في العام ١٩٧٨ وحُكِمَ عليه بالإعدام. وجَرَتْ محاكمتُه الأولى، والمحاكماتُ اللاحقة أيضاً، أمام هيئات محلّفين غالبيتُهم من البيض. ولكنّ عضوة من أعضاء هيئة المحلّفين، وهي السوداء الوحيدة مِنْ بينهم، قَدَّمَتْ شهادةً خطيّة وتحت القَسَم مفادُها أنها لم توافق أبداً على الحكم بالإعدام*. وما لبثتْ أنْ أيّدتْ هذا الزعمَ عضوةٌ أخرى من أعضاء هيئة المحلّفين، وهي عضوة من البيض قَدّمتْ صورةً عن تلك المحاكمة تجعلها تبدو أقربَ إلى الإعدام دون محاكمة (lynching)** مما تبدو إجراءً قانونياً.

فقد أقسمتْ تلك العضوة، وتدعى باميلا لامي، بأنها سمعتِ امرأةً بيضاء أخرى من أعضاء هيئة المحلّفين تقول: «لقد اعترف العبدُ بأنه فَعَلَها، يجب إذنْ قتلُه [إعدامُه بالكرسيّ الكهربائيّ]». وأقسمتْ باميلا لامي أيضاً بأنها سمعتْ، في عدة مناسبات وأثناء غياب العضوة السوداء، أعضاء آخرين من الهيئة يشيرون إلى وليام هانس بأنه «عبدٌ نموذجيّ» وأنّه «ما هو إلا عبدٌ بائسٌ آخر ولن يفتقده أحدٌ». وأثناء تداول هيئة المحلّفين في أمر الحكم بالإعدام أو السجن المؤبّدِ على وليام هانس، علّق أحدُ أعضاء الهيئة بأنّ الإعدام هو الأفضل لأنّه بهذه الطريقة «سَيَنْقص عددُ العبيد الذين يتناسلون عبداً».

إنّ هذا الذي وصفناه لَهُوَ المعنى الحقيقيّ في أميركا لعبارة «هيئة محلّفين من الأنداد»!. ولكنْ هل سبَّب ذلك أيَّ قلقٍ للمحكمة العليا في ولاية جورجيا، أو للمحكمة العليا في الولايات المتحدة، أو للجنةِ الاسترحامات؟ بالتأكيد لا.

في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وفي الساعة العاشرة صباحاً، أُعدم وليام هنري هانس. وهو رجل معوَّقٌ عقلياً ومريض نفسياً***، وهذا يعني أنّه «قُتِل قانونياً» legally lynched بواسطةِ حكومةِ ولايةِ جورجيا ـ وكان ذلك باستخدام الصعقة الكهربائية.

---

* ـ من الجدير بالذكر أنّ حُكم الإعدام يجب أن يتمّ بموافقة **جميع** أعضاء هيئة المحلّفين الذين يبلغ عددُهم اثنيْ عَشَرَ عضواً. (م)

** ـ Lynching: يعني قيامُ مجموعةٍ بشنقِ شخصٍ دون محاكمة. وكان هذا الإجراء يوجَّه ضد السود لإرهابهم. وقد تزايد استخدامُه في أعقاب الحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥). (م)

*** ـ من المعروف أنّ إعدام المرضى العقليّين هو انتهاكٌ صارخٌ لكل القوانين الدوليّة الخاصة بالمحاكمات وبحقوق الإنسان. (م)

إنّ شعار ولاية جورجيا هو «حكمة وعدالة واعتدال». أما في حالة وليام هنري هانس، فإنّ هذه العناصر الثلاثة تبدو مفقودةً بصورة مؤسية.

في استئنافٍ طارئٍ رُفع إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة قبل ساعات من إعدام وليام هانس بالصعقة الكهربائية، كَتَبَ القاضي بلاكمون رأيه الذي خالَفَ به بقيةَ القضاة، وقال: «إنني، وإنْ لم أتوصّلْ إلى القناعة بأنّ حكم الإعدام لا يمكن أن يطبّق بعدالةٍ ضمن قيود الدستور،.... فإنني لا يمكنني تأييدُ تطبيق الإعدام في هذه الحالة». وكتب القاضي بلاكمون أيضاً: «هناك دليل جوهريّ على أنّ وليام هنري هانس معوّقٌ عقلياً ومريضٌ نفسياً، وهناك سبب يدعو إلى الاعتقاد أنّ المحاكمةَ وإجراءاتِ تحديدِ الحكم كانت ملوّثةً بالتحيّز العرقيّ. وقد تقدمتْ عضوةٌ من أعضاء هيئة المحلّفين وشهدتْ أنّها لم تصوِّت لصالح عقوبة الإعدام بسبب القصور العقليّ للمتهم».

لكنّ غالبية قضاة المحكمة العليا رفضتْ هذا التعليل. وبالتحليل النهائيّ للأمور نرى أنّ المحاكم العليا والهيئات القضائية في ولاية جورجيا وفي الولايات المتحدة قد اتفقتْ مع عضو هيئة المحلّفين الذي كان يؤْمن أنّ من الأفضل أن يموت ويليام هنري هانس، لأنّ موته يعني أنّه «سينقص عدد العبيد الذين يتناسلون عبداً»!.

مقابلة مع موميا بو جمال

أجرت الصحفيّة الين هوغلاند حواراً مع موميا أبو جمال في سجنه، وكان ذلك في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٩٦. فيما يلي نصّ ذلك الحوار مع بعض الاختصار.

*** هل لَكَ أن تخبرنا مَنْ أنتَ، وبكلماتِكَ أنتَ؟**

ـ اسمي موميا أبو جمال، وأنا في أوائل العقد الرابع من عمري. صَدَرَ بحقّي حكمٌ بالإعدام منذ شهر تموز/يوليو ١٩٨٢، وتنقلتُ بين عدة سجون مخصّصةٍ للمحكوم عليهم بالإعدام في الولايات المتحدة. ولكنّي، بالرغم من وضعي الجزائيّ، كاتبٌ وصحفيٌّ وثائرٌ محترف.

*** وترعرعتَ في مدينة فيلادلفيا؟**

ـ لقد أمضيتُ أكثر سنيّ شبابي في فيلادلفيا، ولكنني أمضيتُ بعض الوقت في مدنٍ أخرى بعد انضمامي إلى حزب «الفهود السود» حيث كنتُ أعمل في فروع أخرى لهذه المنظمة. أما الجزء الأكبر من السنوات التي تشكّل فيها وعيي فقد أمضيتُه في الجزء الشماليّ من مدينة فيلادلفيا، وفي قلبه النابض.

[...]

*** إنّ اسمك الحقيقيّ ليس موميا أبو جمال، بَلْ وَزْلي كووك (...). فمتى غيّرتَ اسمكَ، ولماذا؟**

ـ لقد حَدَثَ هذا التغييرُ على مدى سنواتٍ طويلة؛ فأنا لم أغيّرْه بين ليلة وضحاها. وهنا أعود إلى سياق الفترة التي كانت حركةُ تَحرر السود تنمو فيها وتجتذب ولاءَ الناس الذين آمنوا بها؛ ففي تلك الفترة اتخذ الكثيرون منّا أسماء افريقية. أما عن اسمي الأول فلقد أَطْلقه عليّ أحدُ المدرِّسين في المدرسة الثانوية، وهو أصلاً من كينيا، وكان قد أتى لكيْ يعطي دروساً في اللغة السواحيلية، وفي تلك الدروس اعتاد هذا المدرِّسُ أن يُطْلِق على الطلاّب أسماء أفريقيةً، وكان يناديني موميا، ومن هنا أتى هذا الاسم(...). وأما عن اسمي الأخير «أبو جمال» فهو في الواقع كنيتي من ابني البكْر «جمال». فاسمي الكامل، إذن، هو خليط من اللغة السواحيلية واللغة العربية.

*** كيف كان انضمامُكَ إلى حزب الفهود السود، وكيف تعثّر، وكيف انتهى؟**

ـ لقد كانت تلك الفترة، على ما أَذْكر، هي أكثر الفترات إثارةً وتحرراً في حياتي. وبالطبع يَعْتبر معظم الناس فترة شبابهم فترةَ تحرُّر، ولكنّ تلك الفترة من حياتي كانت خارقةً وغير عادية، واكتسبتُ منها خبرةً هائلة. كما أنّ كوني صحفيّاً وكاتباً ـ حتى في هذا المكان [السجن] ـ يَرْجع بأصله إلى حقيقةِ أنني عملتُ مع حزب الفهود السود في القسم الإعلاميّ، وكان عملي هو كتابة تقارير صحفية لصحيفة الحزب التي كانت تُدعى **الفهد الأسود** ـ

خدمة أخبار منجمع السود، وكان مركزُها في مدينة سان فرانسيسكو وفي مدينة أوكلاند في ولاية كاليفورنيا... وعملتُ في القسم الإعلاميّ التابع للحزب في مدينة نيويورك وفي مدينة فيلادلفيا وفي مدن أخرى. وهكذا تمّ تدريبي كصحفيّ ثوريّ لإظهار مواقف الحزب من ذلك المنظور الثوريّ (أو الثوريّ الأسود) ... وكان توزيعُ الصحيفة يزيد عن ربع مليون عدد أسبوعياً، كما كنا نوزِّع في أماكن مختلفة من العالم؛ إذ إنّنا ـ في ذروة انتشار الحزب ـ أسّسنا مكتباً دولياً في الجزائر، وكان ذلك المكتبُ هو أوّلَ «سفارة» دولية للأفارقة الأميركيين ـ سفارة مستقلة للأفارقة الأميركيين. وكان من الممكن للناس من شتى أنحاء العالم الحضورُ والحديثُ من دون تدخُّلِ حكومة الولايات المتحدة.

وعندما أقول «من دون تدخُّلِ حكومة الولايات المتحدة» فأنا أعني أنه من العدل والأمانة والدقة فحسبُ أن يُشار إلى أنّ وظيفة هذه الحكومة في ذلك الوقت وقبل ذلك الوقت ومنذ ذلك الوقت هو تعويقُ حركة تحرر السود وحركةِ القوميين السود وتدميرُها وتعطيلُها وتمزيقُها. ويمكن إثباتُ ذلك من خلال ملفّات مكتب التحقيق الفيدراليّ (F.B.I.)، التي كُشِفَ عنها. كَمْ من الناس ممن يحتفلون بذكرى مَوْلد مارتن لوثر كنغ الابن يَعْرفون أنّ مكتب التحقيقات الفيدراليّ كان يتعقّبه بشدّة، ويتنصّت على هاتفه وعلى غرف الفنادق التي كان يحلّ فيها، ويَستخدم مُخْبِرين لتعقُّبه، وكلُّ ذلك بمباركةٍ كاملةٍ من الحكومة الأميركية وعلى أعلى المستويات ـ وأنا أعني البيتَ الأبيضَ؟ وكَمْ من الناس يعرفون أنّ هذا ينطبق على أ. فيليب راندولف، القائدِ العماليّ الأسودِ الذي ساعد في تنظيم مسيرة واشنطن في أوائل الستينيّات؟ وينطبق كذلك على ماركوس غارفي ومالكوم اكس، والقائمة تطول؟ وهذا ينطبق أيضاً على آدم كلايتون باول الذي كان عضواً في الكونغرس عن حيّ هارلم؛ فلقد كان يَخْضع لمراقبة كاملة وشاملة من طرف الحكومة التي كان عضواً فيها. ولقد أوضح ج. ادغار هُوفر [رئيس وكالة المخابرات المركزية .C.I.A آنذاك] ذلك تماماً حين قال إنّ وظيفة مكتب التحقيق الفيدراليّ .F.B.I كانت منعَ ظهورِ مسيحٍ أسود: أيْ منعَ ظهورِ أيّ شخصٍ يُمْكنه توحيدُ الأميركيين السود في قوة متماسكة واحدة.

* **وأين قال ذلك؟**

ـ إنّ ذلك موجود في... ملفات .F.B.I. وإذا شعر أيُّ واحدٍ بأنّ ما أقولُه يصعبُ تصديقُه، فإنّني أدعوه

الفهود السود

تأسس حزبُ «الفهود السود» للدفاع عن النفس في شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام ١٩٦٦ في مدينة أوكلاند في ولاية كاليفورنيا، على يد اثنيْن من الطلاّب هما هيو نيوتن وبوبي سيل. وكانت أفكارُ الحزب متأثِّرةً بشدّة بأفكار مالكوم اكس، ولاسيّما بفكرة الدفاع المسلّح عن النفس. بدأ المؤسِّسون بتنظيم الناس من الفقراء والعمّال في أوكلاند، وقدّموا برنامجاً مكوّناً من عشرة بنود نوجزها بما يلي:

١ ـ نطالب بالحرية وبالقدرة على تقرير مصير منجمعاتنا من السود...

٢ ـ نطالب بتوظيف كلّ سكاننا...

٣ ـ نطالب بإنهاء السلْب الذي يمارسه الرأسماليُّون ضد منجمعاتنا...

٤ ـ نطالب بمساكن مناسبة تَصْلح لإيواء الآدميِّين...

٥ ـ نطالب بنظامٍ تعليميّ لشعبنا، يَعْرض الطبيعةَ الحقيقيّةَ لهذا المجتمع الأميركيّ المتفسِّخ، ونطالب بنظامٍ تعليميّ يعلِّمنا تاريخَنا الحقيقيّ ودورَنا في المجتمع المعاصر...

٦ ـ نطالب بإعفاء جميع الرجال السود من الخدمة العسكريّة...

٧ ـ نطالب بالإنهاء الفوريّ لوحشيّة الشرطة ولعمليات قتلِ السكّان السود...

٨ ـ نطالب بالحريّة لكل السود المعتقلين في السجون على اختلاف أنواعها...

٩ ـ نطالب بأن يحاكَم السودُ المتّهمون أمام هيئة محلّفين من نظرائهم من الناس الموجودين في منجمعات السود، وبحسب ما ورد في دستور الولايات المتحدة...

١٠ ـ نطالب بالأرض والخبز والمساكن والتعليم واللباس والعدالة والسلام. وهدفُنا الأساسيّ هو إجراءُ استفتاءٍ عامٍ في تجمعات السود وبإشراف الأمم المتحدة، بحيث يُسمح للسكّان السود وحدَهم بالمشاركة لكي يقرِّروا ما يريدون فيما يتعلق بمصيرهم القوميّ.

إلى قراءة كتابٍ أعدّه بروفيسور في العلوم السياسية يُدعى كينيث أوريللي (Kenneth O'Reilly)؛ واسمُ الكتاب: **الأميركيون السود: ملفات اف.بي.آي.**

*** ولذا احسستَ بضرورة ثورة السود؟**

ـ تماماً.

*** وماذا تعني بالضبط عندما تقول «ثورة السود»؟**

ـ إنّ كلمة «الثورة» تعني التحوّلَ، وتعني التغييرَ. فإذا نَظَرَ المرءُ بأيّ منظارٍ موضوعيٍّ إلى ظروف الأميركيين الأفارقة في هذا البلد، ولم يجد حاجةً إلى تحسين ظروفهم، فإنّ مصلحته هي الإبقاءُ على الأوضاع كما هي والحفاظُ على الحالة الراهنة. وإذا نَظَرنا إلى ظروف الأميركيين الأفارقة اليومَ نجد أننا في القاع من كل النواحي الاجتماعية ـ فيما يتعلق بالتحصيل العلميّ والدَّخْل ومعدّل العمر المتوقَّع والصحة؛ ففي كل مؤشّرات الرفاه الاجتماعيّ نحن في أسفل القائمة. وأنا أقول إنّ هذا الواقع لا يَقْتصر على فترة السبعينيات، بل هو واقعٌ مستمرّ حتى هذا اليوم. إنّ الثورة ضرورية، والتغيير ضروريّ ـ وأعني تغييرَ الوضع الذي يَقْتلنا.

*** أريد أن أقرأ لك اقتباسيْن، أولهما من فريدريك دوغلاس ويقول فيه: «إنّ السلطة لا تَمْنح شيئاً ما لم يطالِبْ به أحدٌ»؛ والثاني قيل إنّه وَرَدَ على لسانك في أحد الأيام وهو: «أنّ القوّة السياسية تَنْبع من ماسورة البندقية». أرجو أن تتحدث عن هذيْن الاقتباسيْن.**

ـ لعلّ فريدريك دوغلاس قال تلك العبارة قبل ما يزيد عن مائة وخمسين عاماً خَلَتْ، ولكنّ تلك الحقيقة مازالت ماثلةً في يومنا هذا، وستظل ماثلةً مادام هناك بشرٌ يعيشون. فتخلُّصُ الأميركيين الأفارقة من الفصل العنصريّ والعبودية اللذيْن كانا قائميْن لم يَحْدث لأنّ أميركا استيقظتْ ذاتَ يوم وقالت: «ربما علينا أن نمنح الأميركيين الأفارقة حقَّهم في التصويت، وعلينا التوقفُ عن التمييز العنصريّ ضدهم في الوظائف والإسكان وما إلى ذلك». لا، إنّ الأمر لم يَحْدث على هذا النحو، بل بسبب الأفعال والاستخطاطيات (الاستراتيجيات)، وبسبب

كان أولَ عمل قام به اعضاءُ الحزب هو متابعةُ دوريات الشرطة والتدخُّلُ عندما تتعرّض الشرطةُ لأحد السود في الشوارع. وقد حقّقوا خفضاً بارزاً في حالات مضايقة الشرطة للسود في مدينة اوكلاند. وكان أعضاءُ الحزب يجوبون الشوارعَ مدجّجين بالأسلحة، إذ يَسْمح الدستورُ الأميركيُّ للمواطنين بحمل السلاح بغرض الدفاع عن النّفس.

توسّع الحزبُ ووصل عددُ اعضائه إلى خمسة آلاف عضو في غضون عاميْن من تاسيسه. إلاّ أنّ تحدّيَهم المباشر للدولة استدعى قمعها الوحشيّ، فشرعتِ السلطاتُ بسلسلة من الأعمال القمعيّة ضد المنتمين الى الحزب، فلفّقوا في العام ١٩٦٧ لأحد مؤسّسي الحزب (هيو نيوتن) تهمةَ قتلٍ، وبقي في السجن إلى ان أُطلق سراحُه في العام ١٩٧٠. وقامت الشرطة بقتل ٢٨ شخصاً من المنتمين إلى الحزب في غضون عاميْن. وفي ولاية أَلينويْ قامت الشرطة في عام ١٩٦٩ بالإغارة على مقر الحزب، وقتلتِ اثنين من قادته وهم نائمان.

كان لقمع الدولة الأثرُ الأكبرُ في إنهاء الحزب وتفتيت اليسار الأميركيّ. ولكنّ هناك ظروفاً اخرى ساهمتْ في ذلك، ومنها أنّ حركة المدّ الثوريّ بين السود في أميركا كانت قد بدأتْ بالانحسار عموماً في نهاية عقد الستينيّات. كما أنّ هناك اسباباً اخرى تتعلّق بتنظيم الحزب نفسه وطبيعةِ المنتسبين إليه، إذ إنّ اغلبهم كانوا من العاطلين عن العمل ممّنْ لا يملكون قوّةً حقيقيّة مؤثّرة في اماكن العمل والمنجمعات.

بدأ الحزبُ في نهاية العام ١٩٦٨ بتغيير استخطاطيّته (استراتيجيّته)، واخذ يَصِفُ نفسه بانّه حزبٌ ماركسيٌّ لينينيٌّ، وبدأ بالتركيز على شعار جديد هو «مساعدة الناس» بدلاً من شعاره القديم المنادي بالدفاع عن النفس، ثم انخرط بالأعمال الاجتماعيّة ومساعدة الفقراء، وبدأ بالتحالف مع منظمات البيض من معارضي الحرب، ومن الهيبيين، ولاحقاً مع شرائح محددة من الحزب الجمهوريّ والحزب الديموقراطيّ. واخيراً راح الحزب ينقسم ما بين مناصرين للكفاح المسلّح وإصلاحيّين، وانتهى بالتفتُّت الكامل إلى شظايا ما لبثتْ أن انتهتْ هي ايضاً.

الآلام والموت، وأخيراً بسبب أشخاص مثل مارتن لوثر كنغ الابن ومثل مالكوم اكس ومثل الدكتور هيو پ. نيوتن، وبسبب أناس ينتمون إلى طيفٍ واسع من المواقف الفلسفية والعقائدية كانوا قد رفعوا تلك المطالب في وجه السلطة. ولو لم يظهرْ مالكوم أكس لما ظهرتْ فاعليةُ مارتن لوثر كنغ الابن لأنّهما، كليْهما وبدوريْهما المختلفيْن، قد خاطبا هيكلَ السلطة بالقول: «الأفضل أن نذهب في هذا الاتجاه، وإلاّ فستكون ثمة عواقبُ [من اتّباع الاتجاه الآخر]».

أما في ما يتعلّق بالاقتباس الثاني، وعليّ أن أوضح أنه من ماوتسي تونغ الأمين العام للحزب الشيوعيّ الصينيّ في ذلك الوقت، فقد استُخدم ضدّي في محاكمتي تبريراً للحكم عليّ بعقوبة الإعدام.... وأعتقد أنّ من العدل وحدَه أن أجيب على تساؤلك عن ذلك الاقتباس بالطريقة التي أجبتُ بها وقتَ محاكمتي، وهي: كيف قام الأميركيون (أو الناس الذين يَدْعون أنفسَهم أميركيين) بتحقيق القوّة السياسية في هذا البلد إنْ لم يكن من خلال البندقية؟ وكيف انتصروا على العرش البريطانيّ أثناء ما يسمّى بالحرب الثوريّة، إنْ لم يكن ذلك من خلال القوة والسلاح؟ وكيف سادوا الشعوبَ الأصلانيةَ في هذا البلد أثناء ما يسمّى بالحروب الهندية، إنْ لم يكن ذلك من خلال قوة السلاح؟ إذن، ليس على المرء أن يقول إنّ تلك العبارة هي عبارةٌ شيوعيةٌ أو متطرّفة، بل إنها عبارة تنبع من التاريخ ولا يمْكن إنكارُها. ومن الغريب أن يتحدث الناسُ عن اعتزازهم بأنهم أميركيون، ويتجاهلوا ـ في الوقت ذاته ـ الجذورَ التي جعلت الأميركيين على ما هم عليه. ولو لم يقاتل الأميركيون بكلّ الوسائل التي في حوْزتهم ـ ومن ضِمْنها البنادقُ ـ ضدّ البريطانيين، لكُنّا نتحدّث الآن بلكنةٍ بريطانيةٍ ونقول: «فليحفظِ اللهُ الملكةَ»!.

*** موميا، دَعْنا نتحدثْ عن عملك كصحفيّ قَبْل اعتقالك. لقد قلتَ إنّ عملك كان موجّهاً «بمبدإٍ مفادُهُ أننا أناسٌ سودٌ مقموعون». ونتيجةً لعملك ذاك في فيلادلفيا، وفي الولايات المتحدة عموماً في السبعينيّات، أصبحتَ معروفاً بأنك «صوتُ مَنْ لا صوتَ لهم» ولاسيّما في ما يتعلق بعملك حول مجموعة «تَحَرَّكْ»** (MOVE). **هل لك أن تتحدّث عن عملك الصحفيّ ذاك، وأن تخبرنا كذلك عن مجموعة «تحرَّكْ» تلك؟**

ـ بكل تأكيد؛ فذلك شرفٌ كبيرٌ لي. إنّ مجموعة «تَحَرَّكْ» عبارةٌ عن عائلة من الثوريين، أو الثوريِّين الطبيعيِّين [نسبةً إلى الطبيعة]. وقد تأسستْ هذه المجموعة في مدينة فيلادلفيا في نهايات الستينيّات وبدايات السبعينيّات، وهي تعارض كلَّ ما يمثّله هذا النظامُ. وكان هناك في فيلادلفيا، ومنذ سنوات عديدة، صراعٌ قاسٍ ومستمرّ بين منظمة «تحرّكْ» وبين السلطات في المدينة ـ وأعني الشرطةَ والقضاءَ والذراعَ السياسيةَ للجهاز الحاكم. ولقد قاتلتِ السلطةُ تلك المجموعةَ بمرارة.

أما نحن، المراسلين الصحفيين، فتحكُمنا عقليةُ القطيع، فنجد المراسلين الصحفيين يَنْزعون إلى أن يفعلوا ما يفعله المراسلون الصحفيون الآخرون ـ وذلك أَشْبَهُ بغريزة القطيع. فلقد كان «القطيعُ» في فيلادلفيا يصف مجموعة «تحرّكْ» بصفات الحيوانات، وبمفرداتٍ تتعلق بأشياء هي دون مستوى البشر. وأَذْكر أنني قرأتُ مقالة في الصحيفة الرئيسية في فيلادلفيا استُخدمتْ فيها هذه العباراتُ بالتحديد. وبناءً على ما قرأتُه في الصحف، لا أستطيع القول إنني كنتُ سَأَعتبر مجموعة «تحرّكْ» أناسي المفضّلين؛ بل ربما كان العكس هو الصحيح.

ولكنني وجدتُ شيئاً مشوِّقاً تماماً عندما بدأتُ بتغطية أمر هذه المجموعة كجزءٍ من عملي الإعلاميّ في إذاعةٍ كانت عاملةً في فيلادلفيا في ذلك الوقت... فقد وجدتُ أنّ أفراد هذه المجموعة بشرٌ أسوياء. وقد لا يبدو هذا الأمرُ اكتشافاً خطيراً الآن، ولكنه كان كذلك في ذلك الوقت، لأنّ عملية سَلْبِ إنسانيةِ هذه المجموعة كانت تامّةً من قبل وسائل الإعلام المحلية والقومية، التي أظهرتْهم وكأنهم مجانين. وما وجدتُه أنا هو أنهم كانوا رجالاً ونساءً مثاليين وملتزمين وأقوياءَ وصامدين، ولديهم بُغضٌ روحيٌّ عميقٌ لكل ما يمثّله هذا النظامُ. فهذا النظام في رأيهم هو نظامُ موتٍ منخرطٌ بحربٍ قاتلة، وكلُّ ما يُشِعُّه هذا النظامُ سمٌّ بسمّ: مِن نفاياته الصناعية، إلى تدميرِهِ الأرضَ، وتدميرِهِ الهواءَ والماءَ، وتدميرِهِ النظامَ الوراثيَّ للحياةِ الإنسانيةِ والحياةِ الحيوانية وكلِّ الحياة. لقد عارضتْ مجموعة «تَحَرَّكْ» كلَّ ذلك دون هوادة، ودون أيّ تسويات.

أنا أَذْكر أني سمعتُ عن مجموعة «تَحَرَّكْ» ـ وربّما كان ذلك من خلال تقريرٍ تلفزيونيّ ـ أوّلَ ما سمعتُ في بداية السبعينيات. فلقد تَعَرَّض أعضاءُ هذه المجموعة حينها للضرب والاعتقال، وكان جوهر تغطية التلفزيون لهذه المسألة هو أنّ: «هؤلاء البلهاء، هؤلاء الناس المجانين، كانوا يتظاهرون أمام حديقة الحيوانات دون أيّ سبب». وبالطبع لم يَعْرض التلفزيون موقفَ المجموعة آنذاك. ولكنّ ما تجده، إنْ أنتَ اقتربتَ وبدأتَ تتفحّص الحقائق، هو أنّ موقف

المجموعة، بناءً على تعاليم مؤسِّسها جون افريقيا (John Africa)، يقول بأنّ الحياة - كلّ الحياة - مقدّسةٌ وذاتُ قيمةٍ عالية، ولا يجب استغلالُها من أجل المال أو الربح. أما سبب اعتقال أعضاء المجموعة في ذلك الوقت فهو أنّهم كانوا يتظاهرون احتجاجاً على وجود حديقة الحيوانات في حدّ ذاتها، وهي ما يسمُّونه «سجناً» للحياة الحيوانية. واليومَ هناك مجموعاتٌ في كل أنحاء العالم، مثل مجموعة «الأرض أولاً» وما شابهها، تؤيِّد الكثيرَ من تلك المواقف التي تبنّتها مجموعةُ «تَحَرَّكْ» قبل سنة، وكانت تُوصف آنذاك بأنّها مواقف عجيبة.

ما وجدتُه هو عائلة رائعة ومميّزة. واستمرت تلك العائلةُ بالازدهار والنموّ والبناء، وأصبحتْ أقوى مع مرور الزمن، وأكثرَ اتصالاً بالناس. ولو أخبرني شخصٌ ما قبل عشرين عاماً أنّه ستكون هناك مجموعاتٌ داعمةٌ لمجموعة «تَحَرَّكْ» في لندن وباريس، لقلتُ له: «كُفَّ عن الهراء، لا بد أنّك فقدتَ عقلك!». لكنّ هذا الأمر هو اليومَ حقيقةٌ واقعة.

[...]

*** وماذا تقول لمن انتقد مجموعة «تحرّكْ»، وللناس الذين عاشوا في جوارهم وقالوا إنّ المجموعة شكّلتْ إزعاجاً وتمزيقاً، وإنّ أفرادها كانوا وسخين وصاخبين....؟.**

- سأقول لهم ما يلي - على افتراض أنّ انتقاداتهم جميعَها صحيحةٌ تماماً -: تُرى، أيُّ إزعاجٍ تسبِّبه قنبلة؟ وأيّ تمزيقٍ يشكّله إحراقُ واحدٍ وستين منزلاً؟ وأيُّ استلابٍ تحقّقه مجزرةٌ وقتلٌ جماعيّ؟...

*** أنتَ بالطبع تشير إلى قصف بيت «تحرّكْ» في جادة اوساج في فيلادلفيا عام ١٩٨٥.**

- نعم. ففي ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ قامت الشرطةُ في مدينة فيلادلفيا بغارة على بيت المجموعة في تلك الجادة، مُطْلِقةً عليه عشراتِ الآلاف من الطلقات، ثم قذفتْه بقنبلةٍ، وتركتِ النارَ تشتعل فيه لمدة عشر ساعات أو اثنتيْ عشرة ساعة، فالتهمت النيرانُ واحداً وستين منزلاً [وقُتل في الحادثة أحد عشر شخصاً كان بينهم أطفالٌ وشيوخ]...

*** موميا، فلنتحدثْ قليلاً عن عقوبة الإعدام - وأنت عالِمٌ بها تماماً. فلقد قلتَ في الماضي: «فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، القانونُ يتبع السياسة». ولقد شهدنا في هذا البلد تغييراً أو تطوراً - إذا جاز التعبير - في قوانين عقوبة الإعدام، وكان ذلك على مدار السنوات العشرين أو الخمس والعشرين الأخيرة...**

- أُفضّلُ أن أدعو ذلك انحطاطاً، لا تطوراً.

*** نعم. فالتغيير الذي حدث بَدْءاً من قضية «فورمان ضد ولاية جورجيا» في المحكمة العليا التي أعلنتْ أنّ عقوبة الإعدام دستورية إذا تمّتْ مراعاةُ «نزاهة الحكم» في إصدار الأحكام، واتّباعُ «معايير موضوعية». ومنذ تلك المحاكمة اندفَعَ مدٌّ جديدٌ من أحكام الإعدام في هذا البلد، ويبلغ عددُ المحكومين بالإعدام اليومَ ثلاثةَ آلاف. كما أنّ المحكمة العليا الحالية تبدو عازمةً على كبح حقّ المحكومين في الاستئناف. وهذا الشيء يحدث هنا، في الوقت الذي تتراجع فيه الدولُ الصناعيةُ الأخرى عن إقرار عقوبة الإعدام!. فهل لك أن تتحدّثَ عن السبب الذي يَدفع هذه البلادَ إلى تكريس نفسها، وعن إرادةٍ واعيةٍ، للإعدامات في هذه المرحلة من التاريخ؟**

- أعتقد أنّ أسباب هذا الواقع هي عينُها المسؤولةُ عن المستوى غيرِ المسبوق لسجن الأميركيين الأفارقة، وذلك لدى مقارنةِ هذا المستوى بالقطاعات الأخرى في المجتمع الأميركيّ. أنا لا أعتقد أنّ ما يحدث في الولايات المتحدة مصادفة. فإنْ نحن نظرنا إلى مجتمع أميركيٍّ شماليٍّ آخر، وأنا أعني المجتمعَ الكنديّ الذي يُشْبِه في تاريخه المجتمعَ الأميركيّ، وجدنا واقعاً مختلفاً تماماً. نحن نشترك مع كندا بالقارّة ذاتها وبالمدى الزمنيّ ذاته وباللغة ذاتها (ما عدا كيبك)، ونشترك أيضاً بالأصول القانونية المنبثقة من التقاليد القانونية الإنجليزية؛ ومع ذلك فليستْ هناك عقوبةُ إعدام في كندا، ونجد هناك منظاراً مختلفاً تماماً عندما نتحدث عن قانون العقوبات أو ما يُسَمّى مؤسسة الاصلاح. فهناك لا يُمْكن أن تسمع بمعاقبة رجلٍ بالسجن لأكثر من عشرين سنة، إلاّ في حالة القَتَلة السفّاحين. وعندما ننظر إلى كندا ونتفحصها، ثم ننظر إلى الولايات المتحدة ونتفحصها، نجد أنّ العنصر الذي يفرِّق بين هذيْن المجتمعيْن يتمحور حول قضية العِرْق، قضيةِ أنّ تاريخ هذا البلد هو تاريخُ مجتمع العبودية الذي أحال شعباً بأكمله إلى مستوى دون مستوى البشر.

في قضية دريد سكوت الشائنة التي جَرَتْ في العام ١٨٥٧، قال القاضي روجر بروكس تايني رئيسُ الهيئة القضائية آنذاك: «ليس للزنجيّ حقوقٌ ينبغي على الرجل الأبيض أن يلتزم باحترامها». في تلك القضيّة المتوالدة رفضتِ المحكمةُ العليا التماسَ عبدٍ الحصولَ على حريّته، حين قال: «أنا أعيش في ولايةٍ متحررة، لا توجد فيها عبوديةٌ، ولهذا يجب إبطالُ حالة العبودية عنّي بحكم القانون». ولكنّ الأغلبية الكاسحة من قضاة المحكمة العليا قالوا: «لا أنت مخطئ». وما قالوه هو التالي: «عندما صيغ الدستورُ وإعلانُ الاستقلال، كان الافريقيُّ يُعتبر ثلاثةَ أخماس إنسانٍ. وعندما يقول المرء 'نحن الشعب'* فهو حتماً لا يتحدث عنك أنت [والمقصود: العبد موضوع القضية]. ولهذا نحن لا نستطيع الآن إعطاءك الحقوقَ والامتيازاتِ التي تنطبق علينا 'نحن الشعب'. والدستور لا علاقة له بك، وبِعِرْقك، وبسلالتك إنْ هم أصبحوا أحراراً في يوم من الأيام».

تلك هي الكلمات التي وردتْ في قضية دريد سكوت، وما زالت روحُ تلك الكلمات تتردّد في القانون الأميركيّ.

قد يقول قائلٌ من المتمسكين بالشكليّات القانونية: «حسناً، لكنّ التعديل الرابع عشر للدستور قد أَبْطل تلك القضية بالتأكيد». غير أنّنا إذا نظرنا إلى تلك القضية وتفحّصنا سابقاتها، وجدنا أنّ تلك القضية لم تُبطَلْ قانونياً حتى يومنا هذا. والحق أنّ المكان الذي يتواصل فيه الناسُ مع حكومتهم ليس صندوقَ الاقتراع... بل قاعة المحكمة. فهذه القاعة هي المكان الذي يلاقي فيه معظمُ الناس حكومتَهم فعلاً، وفيها يرى الناسُ ما إذا كانت الحقوقُ التي يَسْمعون بها موجودةً أم لا. وفي هذا المجال، إذا كانَ المرء فقيراً، أو أميركيّاً أفريقيّاً، أو لا يمتلك تأثيراً وقوّة، فإنه يأتي إلى قاعة المحكمة تلك دون أملٍ في أن يغادر تلك المحكمة حراً؛ وتلك هي الحقيقة التي لا تُنكَر في أميركا.

إنّ قانون عقوبة الإعدام فريد في القانون الأميركيّ. فإذا تفحّص المرءُ ذلك القانون خَرَجَ بأسئلةٍ مُحيِّرةٍ عن طبيعة عمل هذا القانون في واقعه، في مقابل ما يُفترض أن تكون طبيعةُ عمل القانون بصورته النظرية. وأنا سأقول لَكِ لماذا: ففي قانون عقوبة الإعدام، وعكسَ كل القوانين الأخرى، وبدءاً من أولى المحاكمات من هذا النوع، كقضية «وينرايت ضدّ ويت»، كان يمكن استبعادُ أيّ شخصٍ من هيئة المحلّفين إذا كان له أيُّ رأيٍ معارضٍ لعقوبة الإعدام، ولهذا يكون لديك في المحاكمة ما يُدعى هيئة محلّفين من المؤيِّدين للإعدام ـ ومنذ البداية ـ ويتوجَّب عليهم أن يُقْسِموا بأنّ بإمكانهم الحكمَ بالإعدام قبل أن يَسمعوا كلمةً واحدة من الأدلّة. وقد أظهرت الدراساتُ أنّ هيئة محلّفين على هذه الشاكلة ستكون ميّالةً إلى إدانة المتهم، ومؤيدةً للمدّعي العامّ، ومعاديةً للدفاع بصورة صارخة، وذلك على عكس أيّ هيئةٍ محلّفين أخرى في القوانين الأميركية الأخرى.

أوَليس من الغريب أيضاً في بدايات قضايا الإعدام، حيث يكون الشخصُ مهدَّداً من قِبل الدولة بالموت لا بفقدان الحرية فحسب، أن يزوِّدَ المتهمُ بأسوإ محامٍ من الممكن أن تقدِّمه محكمةٌ ما؟ فهؤلاء المحامون مُعيَّنون من قِبل المحكمة ولا مصادر مالية لهم على الإطلاق، وغالباً ما يكونون من ذوي القلوب الطيبة ولكنهم على أقل مستوى من التدريب، إذ إنّ قانون الإعدام مميَّز عن أيّ قانون آخر. وفي مدينة فيلادلفيا إذا كان المرء يحاكَمُ بقضيةٍ تتضمن حكماً بالإعدام فإنه يحصل على محامٍ معيَّنٍ من قِبل المحكمة، وفي وقت محاكمتي كان أجر المحامي ألفين وخمسمائة دولار فقط**، ومن هذا المبلغ كان عليه إحضارُ محقِّقين وخبراءِ أسلحة وخبراءِ مناظراتٍ قضائية ومحللين نفسيين وما إلى ذلك!. وكان المحامي الذي تولّى قضيتي محامياً منفرداً ـ فلم يكن لديه محقِّقون ولا مساعدون ـ وكان يعمل هو وسكرتيره فقط، ولم يكن لدينا أيُّ مصادر [مالية]. لم يكن لدينا شيء. لم يكن من اللازم أن أكون «فهداً أسودَ» متطرِّفاً أو هائجاً ولا مهووساً من منظمة «تحرُّكْ» كي أقول: «سحقاً، سوف أمثِّلُ نفسي [دون محامٍ]»؛ فإذا كان كلّ ما يستطيع المحامي عملَه هو تقديم التماساتٍ يرفضها القاضي، فأنا أستطيع عَمَلَ ذلك بنفسي! ولكنّ المحكمة حَرَمَتْني حقي الدستوريَّ في تمثيل نفسي، وأصرّت على أن يتولى هذا الشخصُ قضيتي، فتولاّها أولاً كاحتياطيٍّ ولاحقاً بوصفه الممثِّل الرئيسيَّ في قضيتي. وأنا لم أُرِدْهُ أن يكون ممثلاً رئيسياً، ولا حتى احتياطياً لي.

[...]

*** حدِّثنا عن يومٍ عاديّ هنا [في السجن]؟**

ـ اليوم العادي هنا يبدأ في الساعة ٦:٢٥ صباحاً، إذ يقود أحدُ الحراس «قطيعاً» من أربعة وعشرين رجلاً

---

* ـ وهي العبارة التي استُهلّ بها الدستورُ الأميركيُّ. (م)

** ـ نلفت نظر القرّاء إلى أنّ تكاليف أتعاب المحامين في هذه القضايا قد تبلغ مئات الألوف من الدولارات. (م)

ويعلن صارخاً: «إلى الساحة»، «تفتيش الساحة» تفتيش الساحة!»، فإذا كان المرءُ مستيقظاً فبإمكانه أن يصرخ باسمه أو برقمه من الزنزانة ليكون قد جاز التفتيش. وبحلول الساعة ٦:٣٥ تصل وجبةُ الصباح على صينية توضع أمام الباب، وفي الساعة ٧:٠٥ يُسمح بالذهاب إلى «الساحة».

«والساحة» هذه هي تعبيرٌ ملطّف، إذ إنّها تعني «القفص»، لأنّ الرجال يَخْرجون من الزنازين ويوضعون في أقفاص في الساحة ويتمّ عَدُّهم. وفترة «الساحة» أو «القفص» تلك تستمرّ ساعةً، يرجع المرء بَعدها إلى زنزانته؛ فإنْ لم يأتهِ زائرٌ لازَمَ الزنزانة حتى الساعة ٧.٠٥ من الصباح التالي. أي أنّ السجين يقضي ثلاثاً وعشرين ساعةً من الحجز في الزنزانة، وساعةً واحدة خارجها، خمسةَ أيام في الأسبوع. أما في نهاية الأسبوع فيكون الحجزُ لمدة أربعٍ وعشرين ساعة؛ فإذا لم يأتِك زائرٌ، أو لم تُرِدِ الذهابَ إلى المكتبة القانونية ـ التي يُسمح بزيارتها ساعتين مرةً واحدةً كل أسبوعٍ أو أسبوعيْن ـ بقيتَ في تلك الزنزانة.

*** ولا يحدث أيّ شيء؟**

ـ لا شيء يحدث، إلاّ إذا جعلته أنت يحدث؛ وإلاّ بقيتَ في الزنزانة.

[...]

*** هل تشعر أنكَ عانيتَ سوءَ حظٍ غيرَ عاديّ؟**

ـ لا، أنا فعلاً لا أشعر بذلك.

*** ولكن كيف اجتذبتَ هذا المصير، إذا جاز لي التعبير؟**

ـ أعتقدُ أنّ لديّ تاريخاً محدّداً. وبسببه صار لديّ نصيبي من الأعداء ـ سياسياً وحكومياً. كم من الناس يستطيعون التباهي بأنّ لهم ملفاً في مكتب التحقيق الفيدراليّ (F.B.I.) منذ كان عمرُهم أربعة عشر عاماً (وأنا أستخدم كلمة «التباهي» هنا بشيء من السخرية)؟ أنا كان لديّ ملفّ في الـ F.B.I. منذ ذلك العمر! ولقد روقِبَ هاتفي وروقِبَتْ رسائلي، وكنتُ مطارَداً من قِبلهم منذ طفولتي بسبب معتقداتي السياسيّة وآرائي السياسيّة وارتباطاتي السياسيّة. وإذا تسنّى لكِ مراجعةُ ملفات الـ F.B.I. التي تخصّني (وهي مليئةٌ بالهراء) فستجدين أنّ الحكومة حاولتْ أن تلفّقَ لي تهمةَ جريمةِ قتلٍ في دولة أخرى عندما كنتُ في السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من عمري، وكان ما أنقذني من تلك التهمة هو سجلُّ الدوام في عملي ـ إذ يُظهر السجلُّ أنني لم أكن في تلك الدولة بل كنتُ أقوم بما كان يجب أن أقوم به من عملٍ. وحاولوا كذلك أن يلفّقوا لي قضيةَ سرقةٍ عندما كنتُ في الجامعة في ڤرمونت، ولقد قرأتُ هذه المعلومات في ملف الـ F.B.I. الخاصّة بي بعد عدة سنوات من ذلك.

*** وهل يمكن للعامّة الاطّلاعُ على هذه الملفّات؟**

ـ نعم، بالتأكيد، وبفضل «قانون حرية الاطّلاع على المعلومات». يُمْكنكِ الاتصالُ بمحاميّ، وأنا متأكد أنّهم سوف يعطونكِ ملخّصاتٍ، بل نسخاً عن بعض ملفاتي. لقد وَجَدنا ما يقارب ثمانمئة صفحة من ملفات الـ F.B.I. عنّي، وكان بعضُها مشطوباً، وبعضُ الصفحات معدومةً. ولقد قاموا بكتابة رسائل باسمي، ووقّعوها بالنيابة عنّي، وأرسلوها إلى أشخاص مختلفين؛ وكلها رسائلُ مليئةٌ بالأكاذيب، وهذا ما اعترفتْ الحكومةُ بفعله. وفي نهاية المطاف فإنّ ما يُظهره هذا السجلّ ـ وليس هذا ما أقوله أنا بل ما يَشْهد به السجلُّ نفسُه ـ إنّما هو تاريخٌ من العدوان؛ وليس هذا عدواناً من قِبلي أنا، إذْ ليس من الممكن إيجادُ أيّ دليلٍ على جريمةٍ اقترفتُها في ذلك السجلّ، بل يمكن إيجادُ الكثير من الأدلّة على جرائم ارتكبتها الحكومةُ ضد واحدٍ ممّن يسمّون بـ «مواطنيها» بسبب معتقداته وارتباطاته السياسيّة، ولأنّني تكلّمتُ ـ حين كنتُ شاباً ـ بوصفي عضواً في القسم الإعلاميّ في حزب الفهود السود، وتكلمتُ عن تحرّر السود؛ وهذا ما جعلني أحدَ أهدافهم.

*** مومیا، قد يقول البعضُ إنّك تتمتّع بأفضل الفرص في العالم لكونك تعيش في الولايات المتحدة: فلديك هنا الحق في أن تُحاكَمَ أمام هيئة محلّفين تمثّل المجتمع، ومن الممنوع هنا اتخاذُ العِرق أساساً**

للتحيُّز في الإجراءات القضائية. وسيقولون أيضاً إنّك لو ذهبتَ إلى أيّ مكانٍ في العالم فلن تجد وضعاً أفضل من الوضع هنا. فماذا تقول في ذلك؟

ـ قد يكون هذا صحيحاً بشكل من الأشكال؛ فمن المؤكّد أنّ ذلك الوضع هو ما نصّ عليه القانونُ كما هو مكتوب. ولكنّ المسألة ليس ما يقوله القانونُ بل ما **يفعله** القانون. والمسألة هي: ما هو القانون في التطبيق، لا في الصياغة النظرية فقط ؟ ففي عالم الواقع، وفي مدينة فيلادلفيا مثلاً، تبلغ نسبةُ السكّان السود في المدينة حوالى ٤٥٪، ومع ذلك حوكِم أكثرُ المحكومين بالإعدام مثلي أمام هيئاتٍ محلّفين غالبيتُها العظمى من البيض لكي يقرِّروا مَنْ هو المذنب ومَنْ هو البريء، ولكي يقرِّروا ما إذا كان المتّهم سيُعدَم أمْ سيعيش! لقد قالت المحكمة العليا، ولمراتٍ لا تُعَدّ: «لا يمكنكم فعلُ ذلك»، ولكنّهم فعلوه. لقد فعلوه في محاكمتي، وفعلوه في محاكمات العديد من الأشخاص الآخرين، فمِنَ الواضح ـ إذن ـ أنهم يستطيعون فعلَ ذلك لأنّ هذا هو ما يحدث في كلّ يوم. وهو يحدث لأنّ المدّعين العامين يَسْتبعدون دائماً المحلّفين من الأفارقة الأميركيين عندما يريدون هيئةَ محلّفين من البيض [وخصوصاً] عندما تكون القضيةُ تشتمل على طرفيْن من عِرقيْن مختلفيْن.

[...]

هناك على مبعدة خمسين ميلاً من هنا، في مدينة بيتسبورغ، قضيةٌ تثير جدلاً كبيراً، وذلك بسبب القاضي المدعوّ ماننغ، وهو قاضٍ في محكمة الاستئناف هناك. فلقد شهد خمسةُ شهود أنّ القاضي ماننغ ـ وفي موقعٍ خارجَ المحكمة ولكنّه موقعٌ عامٌّ رغم ذلك ـ تحدّثَ إلى امرأةٍ تعمل حارسةً في المطار، وقال ما يلي: «هذا ما يَحْدث عندما تعطي عبداً مأبوناً وظيفةً»*. وهؤلاء الشهود هم شهودٌ من البيض، وقالوا إنّهم سمعوا ذلك الشخصَ يقول ذلك. أنا لا أعلم إنْ كان قد قال ذلك أمْ لم يقله، ولكنّ لدينا خمسةَ شهودٍ شهدوا تحت القسم أنّ قاضي محكمة الاستئناف قد قال ذلك. والنقطة التي أريد أن أثيرها هنا هي التالية: إلامَ يُترجَمُ ذلك عندما يكون هذا القاضي عينُه جالساً في المحكمة، في عباءته، وأمامَه متّهَمٌ يُشبهني [أَسْود]، ويكون على القاضي تقريرُ شكل هيئة المحلّفين التي ستحاكِم هذا المتهم؟ وماذا يعني ذلك إذا أصبح هذا القاضي قاضياً في المحكمة العليا؟ وماذا يعني حقاً، أو ماذا يهمّ، ما هو مكتوب في القانون إذا كان ما هو مكتوبٌ في قلوب الناس وعقولِهم وأرواحِهم مازال يُفيد بأنّ الرجل الأسود «ليست لديه حقوقٌ تُلْزِم الرجلَ الأبيضَ باحترامها» على حدّ تعبير القاضي تاني؟

[...]

*** لقد قلتَ في إحدى المرّات إنّك «تعيش في قطاع الإسكانات العامة الأكثر نمواً في أميركا» [المقصود: السجون]!**

ـ نعم، قلتُ ذلك.

*** ولقد وصفتَ حالات تعذيبٍ وسرقةٍ ورعبٍ وإذلالٍ وحطٍّ ووحشيّةٍ، فهل تصرّ على أقوالك وتدافع عنها؟**

ـ بالتأكيد. إنّ الكثير من الناس الذين لا يَعْرفون هذا الواقع ربما قرأوا كتابي (**بثّ حيّ من سجن المحكومين بالإعدام**) بتشكّكٍ شديدٍ. وواقع الأمر أنّ كتابي هذا نسخةٌ عاريةٌ ومباشرةٌ وموضوعيّةٌ عن الواقع في سجن المحكومين بالإعدام، في «الثقب» كما ندعوه؛ إنّه نسخةٌ ملطّفة عمّا رأيتُه وما سمعتُه وعن الأجساد التي رأيتُها تُحمل خارجاً من هنا.

لو كنتُ كتبتُ ما يمليه عليّ ضميري تماماً لما وجدتُ ناشراً لنشر كتابي، ولَكانَ أيُّ قارئٍ سيقول إنّه عبارةٌ عن كتابٍ خياليٍّ. والواقع هو أنّ هذا العالم هو عالمٌ مغلَقٌ عن قصدٍ وإصرار. ولو لم تحصلي على أمرٍ من المحكمة لما كان لهذه المقابلة أن تجري؛ ولو أردتِ إجراءَ المقابلة قبل ستة أشهر لما كانت المحكمة ستسمح لكِ. وفي هذا الوقت الذي نتحدث فيه أَعلنتْ ولايةُ كاليفورنيا حظراً على المقابلات الصحفية مع السجناء في كل السجون في الولاية. وهناك سبب لذلك: فهم يريدون إبقاءَ الناس في ظلام الجهل.

---

* ـ "That's what happens when you give a fucking nigger a job".

حقائق عن قضية موميا

نشرت المنظماتُ المؤيدةُ لموميا أبو جمال إعلاناً على صفحة كاملة في صحيفة **نيويورك تايمز** بتاريخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، ووقّع الإعلانَ العشراتُ من مؤيدي موميا. والجدير ذكره أنّ الصحيفة ذاتها كانت قد نشرتْ إعلاناً آخر صادراً عن منظمة تابعة للشرطة.

دينَ الصحفيّ موميا أبو جمال بجريمة قتل شرطيّ من مدينة فيلادلفيا في العام ١٩٨٢، وحُكم عليه بالإعدام. ومؤخّراً برزتْ تساؤلاتٌ عديدةٌ أثناء مداولات محكمة الاستئناف، حول محاكمته الأولى وحول الأسئلة التي استُخدمتْ ضدّه.

القضية الآن أمام المحكمة العليا في ولاية بنسلفانيا، ومن المفروض أن تُصدر المحكمةُ حُكمها بخصوص البنود الستة والعشرين التي أثارها محامو الدفاع والتي تتعلق بالمطالبة بعقد محاكمةٍ جديدةٍ لموميا. [أصدرت المحكمةُ حكمها بهذا الشأن ورفضتْ إجراء المحاكمة المطلوبة]. هناك حملة منسّقة، ومنذ بدء الإجراءات، لحجب الحقائق ولتسريع تنفيذ الإعدام؛ وكان من ضمن هذه الحملة إعلانٌ نُشر مؤخّراً في صحيفة نيويورك تايمز.

*** كان القاضي الذي حاكم موميا هو القاضي البرت سابو، وهذا القاضي أصدر أحكاماً بالإعدام تفوق ما أصدره أيُّ قاضٍ آخر من العاملين حالياً في الولايات المتحدة. وكان ستةٌ من المدعين العامين السابقين في مدينة فيلادلفيا قد قدّموا شهادةً في المحكمة تُظهر أنّه ليس من الممكن لأيّ متهم أن يتلقّى محاكمة عادلة في محكمةٍ يترأسها القاضي سابو.**

*** لم يتمّ اختيارُ هيئة المحلّفين إلاّ بعد استبعاد أحد عشر محلّفاً من الأفارقة الأميركيين المؤهّلين للقيام بهذه المهمّة. وكانوا قد استُبعدوا بدون إبداء أسباب من قبل الادّعاء العامّ...**

*** شهد محامي الدفاع أنّه لم يستجوب أيّاً من الشهود أثناء التحضير للدفاع في المحاكمة التي عُقدتْ في العام ١٩٨٢. كما أنّه أعلم المحكمةَ مقدّماً بأنّه غير جاهز للقيام بالدفاع. وأنكرت المحكمة على أبو جمال حقّه في القيام بالدفاع عن نفسه.**

*** انسحب محقّقُ الدفاع من القضية قبل بدء المحاكمة، وذلك لأنّ المخصّصات الماليّة الضئيلة قد استُنفدتْ. كما لم يستعنِ الدفاعُ بطبيبٍ شرعيٍّ أو بخبيرٍ أسلحة بسبب شحّ التمويل.**

*** استخدم المدعي العام أثناء عرضه للقضية حقيقةَ أنّ موميا أبو جمال كان منتسباً إلى حزب «الفهود السود» قبل اثنتيْ عشرة سنة من الوقت الذي تمت فيه المحاكمة. وكان هذا الأمرُ أحدَ الأسباب التي قدّمها المدعي العامُّ للمطالبة بالحكم بالإعدام. وفي محاكمات أخرى لاحقة زمنياً اعتبرتِ المحكمةُ العليا هذه الممارسات غيرَ دستورية.**

*** إنّ التحيّز العرقيّ الموجود في محاكم مدينة فيلادلفيا هو ما يُفسّر وجودَ مائة وسبعة أشخاص محكومين بالإعدام من المليُونين، وذلك من مجموعٍ كليٍّ يبلغ مائة وعشرين شخصاً.**

الشكوك المتعلّقة بـ «الأدلّة»

ادّعى المدّعي العام أنّ موميا اعترف بقتل الشرطيّ، وذلك في المستشفى الذي نُقل إليه بعد أن أصيب برصاصة أطلقها الشرطيُّ قبل مقتله. وكان موميا قد تعرّض للضرب من قبل الشرطة أثناء نقله الى المستشفى. لكنّ هيئة المحلّفين لم تستمع إلى شهادة ضابط الشرطة المدعوّ جاري واكاشول، الذي كان يحرس موميا في المستشفى. وقد كتب هذا الشرطيّ في سجلّ الشرطة: «لم يتفوّه الزنجيُّ بايّ تعليق». وعندما استُدعي هذا الشرطيُّ شاهدَ دفاع اكّد المدعي العام أنّ الشرطيّ في إجازة وغيرُ موجود في المدينة. وإثر ذلك رفض القاضي تاجيلَ المحاكمة حتى يتسنّى إحضارُ الشرطيّ للإدلاء بشهادته. وتبيّن لاحقاً أنّ ذلك الشرطيّ كان موجوداً في بيته في ذلك الوقت. ونحن نعرف اليوم أنّ ما من أحدٍ من افراد الشرطة ادّعى أنّه سمع هذا «الاعتراف» إلاّ بعد مرور شهريْن على الحادثة، وبعد أن رفع موميا دعوى ضد الشرطة متهماً إياها بالوحشيّة [بسبب تعرّضه للضرب]. كما أنكر الطبيبُ المناوب الذي عالج موميا أنّه قد قال أيّ شيء.

*** ادّعى المدعي العام أنّ الدليل المتعلّق بالأسلحة قد أثبت أنّ موميا هو مَنْ أطلق الرصاصة القاتلة. ولكنّ هيئة المحلّفين لم ترَ أبداً تقرير الطبيب الذي يناقِض هذا الزعم. ويقول التقرير إنّ الرصاصة القاتلة كانت من عيار ٤٤، بينما كان مسدسُ جمال من عيار ٣٨... ونحن نعرف أنّ الشرطة لم تَقُمْ بفحص مسدس موميا لكي تُثبت أنّ المسدس قد استُخدم في مسرح الجريمة أم لا. كما لم تقم الشرطة بفحص يَدَيْ موميا لكيْ تُثبت أنّه اطلق الرصاص. وكذلك لم تقدّم الشرطة مسدسَ أبو جمال في المحاكمة بوصفه سلاح الجريمة. وبالإضافة الى ذلك، أضاعت الشرطةُ شظيةً من الرصاصة القاتلة كان الطبيبُ الشرعيُّ قد استخرجها من جثّة الشرطيّ القتيل.**

*** ادّعى المدعي العام أنّ شهوداً عياناً تعرّفوا على أبو جمال، وشهدوا أنّه القاتل. لكنّ هيئة المحلّفين لم تستمع الى شاهد رئيسيّ كان قد رأى الحادث باكمله وشهد أنّ أبو جمال لم يكن هو القاتل. غير أنّ هذا الشاهد، وهو رجل أعمال من المنطقة ذاتها، تعرّض لمضايقات الشرطة عندما تقدّم بشهادته، ومن ثمّ هَجَرَ المدينةَ على اثر هذه المضايقات.**

نحن نعرف اليوم أنّ الشهود الرئيسيّين، وهم ڤيرونيكا جونز وسنتيا وايت وروبرت شوبرت، كانوا قد أدلوا بشهاداتِ زورٍ في العام ١٩٨٢، ونحن نعرف السبب.

*** فاما بالنسبة إلى ڤيرونيكا جونز، التي قدّمتْ لاحقاً شهادةً تؤيّد أبو جمال، فهي كانت قد تعرّضتْ للتهديد من قِبل الشرطة بأنّها ستفقد أطفالها إنْ لم تؤيّد القضية التي قدّمتها الشرطة.**

*** وبالنسبة إلى روبرت شوبرت، وهو سائقُ تاكسي من البيض، فقد شهد في البداية أنّ القاتل فرّ من مسرح الجريمة.**

*** وبالنسبة الى سنتيا وايت، فإنّها أيّدتْ رواية الشرطة بكاملها، ولكنّ أياً من الشهود الآخرين لم يرها في مسرح الجريمة آنذاك.**

*** تلقّى كلٌّ من روبرت شوبرت وسنتيا وايت، معاملةً خاصةً من الشرطة، وكان من ضمن ذلك إعفاؤهم من اية ملاحقات قضائية.**

*** وعلى النقيض من ذلك تعرّضتْ ڤيرونيكا جونز للاعتقال في المحكمة، فور إدلائها بشهادةٍ تدعم فيها روايةَ موميا.**